الأمم المتحدة

S/2020/823

مجلس الأمن

Distr.: General
21 August 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 21 آب/أغسطس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من إحاطة قدمها السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، علاوة على البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو التي عقدت يوم الأربعاء 19 آب/أغسطس 2020 بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سورية)". كما أدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان.

ووفقا للإجراءات الواردة في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، التي اتفق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**
رئيس مجلس الأمن

161020 010920 20-10979 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن

إنني إذ أُقدم إحاطتي إلى مجلس الأمن اليوم، أظل واعيا تماما المعاناة الكبيرة للشعب السوري الذي شهد في هذا العقد موتا وإصابات وتشريدا وتدميرا واحتجازا وتعذيبا وإرهابا وإهانات وعدم استقرار وتراجعا إنمائيا وعوزا على نطاق واسع، والذي يعاني الآن كذلك من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومن انهيار اقتصادي.

وقد علمت بقلب مثقل أن العديد من السوريين كانوا من بين القتلى أو الجرحى في الانفجار المأساوي في بيروت. وقد فقد عدد أكبر بكثير من السوريين في لبنان سبل عيشهم أو تُركوا بلا مأوى وجوعى. ولا شك في أن تداعيات ذلك على سلاسل الإمداد الإنسانية والاقتصادية في سورية والعائدات من التجارة العابرة ستكون كبيرة، نظرا إلى الاقتصاد السوري المنهار أصلا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس، بأسى عميق، بأن من بين موظفي الأمم المتحدة الذين أصيبوا في الانفجار نائبة المبعوث الخاص، خولة مطر، التي كانت في طريقها إلى دمشق في إطار مشاورات للتحضير للدورة المقبلة للجنة الدستورية. وهي، لحسن الحظ، في طريقها إلى التعافي. وإنني لعلى ثقة من أن الجميع سيشاركونني في الإعراب لها عن تمنياتنا الطيبة الصادقة بعودتها إلى كامل صحتها وإلى السعي الحثيث إلى تحقيق مهمتنا المشتركة.

وكذلك إذ أقدم إحاطتي إلى المجلس اليوم، تجري التحضيرات لعقد الدورة الثالثة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية، التي يملكها ويقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة، في جنيف يوم الاثنين 24 آب/أغسطس. ومن الواضح أن عقد هذه الهيئة المصغرة يشكل تحديا، بالنظر إلى جائحة كوفيد-19 العالمية. لقد ظللنا نراقب عن كثب انتشار الفيروس في سورية وجنيف، بل وفي جميع أنحاء العالم. وما فتئنا كذلك نتبع النصائح الصحية التي يقدمها البلد المضيف، سويسرا، الذي أقدر دعمه السخي تقديرا عميقا، والتوجيهات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث تعقد اجتماعات اللجنة.

وفي ضوء جميع المعلومات ونصائح الخبراء المتاحة لنا – ما لم تحدث أي تطورات أخرى في الأيام القادمة فيما يتعلق بالجائحة، وبموافقة الرئيسين المشاركين وردود أعضاء اللجنة الإيجابية – فإننا نخطط للمضي قدما. وسنظل على اتصال مع الرئيس المشارك الذي ترشحه حكومة الجمهورية العربية السورية والرئيس المشارك الذي ترشحه لجنة المفاوضات السورية المعارضة، وكذلك مع أعضاء الثلث الأوسط، لإجراء الترتيبات اللازمة. وبطبيعة الحال سنطبق بروتوكولات صحة وسلامة صارمة للتقليل من المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الدستورية تجتمع على أساس اتفاق بين الحكومة والمعارضة وهو ما يوجه عملها، بعد توقف دام تسعة أشهر بسبب الخلافات حول جدول الأعمال حتى آذار/مارس ثم بسبب التقييدات الناجمة عن كوفيد-19. ونلاحظ أن هذا هو أول اتفاق سياسي بين الطرفين يبدأ في تنفيذ جانب رئيسي من جوانب القرار 2254 (2015) الذي دعا إلى وضع جدول زمني وعملية لصياغة دستور جديد.

ويعكس هذا الاتفاق بعض المبادئ الرئيسية، بما في ذلك احترام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وسيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وطابع العملية التي يملكها ويقودها

السوريون، ودور الأمم المتحدة بوصفها جهة ميسرة. ويدعو الاتفاق الرئيسين المشاركين إلى تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل اللجنة الدستورية، الذي يستند إلى تحقيق تمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة تقريبا. ويشير الاتفاق أيضا إلى أهداف أوسع نطاقا: الانتخابات التي تشرف عليها الأمم المتحدة على أساس دستور جديد، على النحو المتوخى في القرار 2254 (2015)، والحاجة إلى عملية سياسية أوسع نطاقا من أجل تنفيذ القرار 2254 (2015). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق يفوض اللجنة، في سياق عملية جنيف التي تيسرها الأمم المتحدة، بأن

”تعد وتصوغ مشروعا للإصلاح الدستوري من أجل الموافقة الشعبية عليه كمساهمة في التسوية السياسية في سورية وتنفيذ القرار 2254 (2015)“.

وهذه مهمة بالغة الأهمية – إنشاء قانون تأسيسي، وعقد اجتماعي للسوريين بعد عقد من النزاع وفي خضم انقسامات عميقة وعدم ثقة. فالدساتير تعبر عن سيادة الأمم وتُحدد الحقوق الأساسية؛ والحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ وسيادة القانون والحكم الرشيد؛ وعلاقة الشعب بحكومته؛ وكيف يتم انتخاب الممثلين السياسيين؛ وما هي سلطاتهم ومسؤولياتهم.

وكنت على استعداد، خلال الدورات وفيما بينها، لدعم الرئيسين المشاركين وأعضاء اللجنة للمساعدة على تجاوز الخلافات عن طريق ممارسة مساعي الحميدة، وقد سعيت إلى التيسير بطريقة تكفل استمرار مصداقية اللجنة وتوازنها وشموليتها، وفقا لولايتي والاتفاق الذي أعاد اللجنة إلى الحياة.

وقد أمكن الترتيب للدورة المقبلة من خلال اتفاق الرئيسين المشاركين على جدول أعمال يكون

”متماشيا مع ولاية اللجنة الدستورية واختصاصاتها وجوهر نظامها الأساسي ومناقشة الأسس والمبادئ الوطنية“.

وأكرر الإعراب عن تقديري للرئيسين المشاركين على التوصل إلى هذا الاتفاق. وأذكِّر بالطريقة العملية التي أدارا بها المداولات، ولا سيما خلال الدورة الأولى، عندما كان هناك أيضا جدول أعمال متفق عليه. ولذلك، فإنني أتطلع إلى لقائهما عند وصولهما إلى جنيف وإلى إدارتهما الإيجابية للدورة المقبلة.

وما زلت أشجع، بنفس الروح، جميع أعضاء اللجنة على القدوم إلى جنيف وهم مستعدون للدخول في محادثات موضوعية جادة على أساس جدول الأعمال الذي وافق عليه الرئيسان المشاركان، من دون أي شروط مسبقة.

وتمشيا مع التدابير الحكيمة المتعلقة بتخفيف حدة الجائحة، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نعمل معا الآن لدفع هذه العملية إلى الأمام بطريقة عملية، مع عقد سلسلة من الاجتماعات المنتظمة في الأشهر المقبلة، بما في ذلك جدول أعمال للاجتماع المقبل. وهذا أمر مهم، لأن ملايين السوريين لا يزالون يواجهون معاناة هائلة ولا يملكون ترف انتظار تحقيق انفراج سياسي.

وكثيرا ما يقول لنا محاورو المجتمع المدني إنهم يعلمون أن اجتماعا واحدا للجنة الدستورية لن يحدث تغييرات فورية على الأرض. غير أن من شأن المشاركة الكبيرة والجادة لجميع الأطراف أن تبعث فيها الأمل في أن عملية ذات مغزى يمكن أن تحدث أثرا إيجابيا طويل الأمد على حياة الشعب السوري تلوح في الأفق.

وقد أعرب لي باستمرار عن مشاعر الإحباط إزاء عدم إحراز التقدم بشأن العملية السياسية أعضاء المجلس الاستشاري للمرأة، الذين لا يزالون يعقدون الاجتماعات الافتراضية وأتطلع إلى التشاور معهم في وقت لاحق من هذا الأسبوع، ومرة أخرى في الأسبوع المقبل، خلال اجتماع اللجنة الدستورية. ويعمل المجلس الاستشاري أيضا على دعم العملية الدستورية وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ولا يزال يوجه الانتباه إلى انتشار وباء كوفيد-19 في المجتمعات المحلية الضعيفة أصلا، والمعاناة الاقتصادية للسوريين، والاحتياجات الإنسانية الملحة لأشد الفئات ضعفا في المجتمع – وهي فئة الأسر المعيشية التي ترأسها النساء، والسوريين من لاجئين ومشردين داخليا وأسر تكافح من أجل مواجهة الفقر المدقع.

ولا نزال نشعر بقلق شديد ومتزايد إزاء تأثير الوباء على الشعب السوري. ففي 18 آب/أغسطس، بلغ العدد الإجمالي لحالات كوفيد-19 في سورية 114 2 حالة، منها 844 1 حالة أكدتها وزارة الصحة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، و 51 حالة في شمال غرب سورية، بما في ذلك الحالات الأولى في مخيمين للمشردين داخليا، و 219 حالة في الشمال الشرقي.

وبطبيعة الحال، ازدادت القدرة الإجمالية على إجراء الاختبارات ولكنها لا تزال غير كافية إلى حد كبير. ولذلك، وكما قال وكيل الأمين العام لوكوك لمجلس الأمن في أواخر الشهر الماضي (S/2020/758، المرفق الأول)، فإن العدد الحقيقي للحالات ربما يكون أكبر من ذلك بكثير، وقد يكون تأثير الوباء أخطر بكثير مما تشير إليه هذه الأرقام. ونرى بالفعل أن جميع المناطق تعاني من نقص كبير في معدات الوقاية الطبية والشخصية، وأن هناك مخاوف بشأن تأثير كوفيد-19 على الأخصائيين الصحيين.

وتقود أسرة الأمم المتحدة تدابير التأهب والتخفيف في جميع أنحاء البلد، ولكن الاحتياجات هائلة والموارد غير كافية. ونحن بحاجة إلى دعم المجلس المستمر، بما في ذلك في تأمين وصول المساعدات الإنسانية لجميع من هم بحاجة إلى الإغاثة، وفقا للقانون الدولي الإنساني. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على الإعفاءات من الجزاءات التي يمكن أن تقوض قدرة البلد على ضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي للتصدي لوباء كوفيد-19.

ونحتاج أيضا إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني، على النحو الذي دعا إليه القرار 2254 (2015)، لتمكيننا من بذل جهود شاملة لمكافحة الوباء. وفي الشمال الغربي، لا يزال الهدوء الذي تحقق بفضل الجهود الروسية والتركية قائما إلى حد كبير. لكن الشهر الماضي شهد تقارير عن هجمات صاروخية متبادلة وغارات مدفعية واشتباكات برية وغارات جوية متفرقة، بما في ذلك تقارير عن إصابة وقتل مدنيين في هذه الحوادث. وفي الوقت نفسه، ذكرت وزارة الدفاع التركية في وقت سابق من هذا الأسبوع أن جهازا متفجرا يدوي الصنع استهدف دورية روسية تركية مشتركة، مما أدى إلى إلحاق أضرار بمركبة تركية. وفي وقت لاحق، شهدت الغارات الجوية الموالية للحكومة في شمال إدلب ارتفاعاً قصيراً أمس.

وقد سمعنا طوال شهر آب/أغسطس أن الجانبين يقومان بتعزيز أو إنشاء مواقع عسكرية جديدة على طول الخطوط الأمامية. ونحث تركيا وروسيا على وجه الخصوص على احتواء جميع الحوادث والديناميات التصعيدية واستعادة الهدوء ومواصلة التعاون. وندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى ضمان أن تكون أي إجراءات تتخذ للتصدي للجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم مجلس الأمن فعالة ومحددة الأهداف ومتوافقة مع القانون الدولي الإنساني، مع ضمان حماية المدنيين.

وفي الوقت نفسه، تتزايد هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من حيث تواترها وتأثيرها. وشهد الشمال الشرقي مناوشات وحوادث أمنية مستمرة في تل أبيض ورأس العين وحولها، مما أسفر عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين، فضلا عن احتجاجات في دير الزور، في أعقاب مقتل شخصيات قبلية بارزة هناك. واستهدف أمس جهاز متفجر يدوي الصنع القوات الروسية في دير الزور، مما أسفر عن مقتل لواء روسي وجرح ضابطين. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، شهدنا أيضا تقارير عن مشادة بين الحكومة السورية وقوات الولايات المتحدة. واتهمت وسائط الإعلام السورية الرسمية الولايات المتحدة بإطلاق النار من الجو والأرض على نقطة تفتيش تابعة للحكومة السورية، مما أسفر عن مقتل جندي وإصابة اثنين آخرين. ويقول التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة إنه تعرض لإطلاق النار من أفراد في المنطقة المجاورة، ورد دفاعا عن النفس وينفي استخدام الطائرات. وهذا الحادث تذكير صارخ آخر بالحاجة إلى وضع ترتيب مستدام في الشمال الشرقي يشمل جميع الجهات الفاعلة ويحترم سورية ويستعيد في نهاية المطاف سيادتها ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وفقا للقرار 2254 (2015).

وشهد الجنوب الغربي توترات متكررة، فضلا عن الاحتجاجات وعدة حوادث عنف، أسفر بعضها عن سقوط قتلى. ولا تزال التوترات الجيوسياسية حادة أيضا. ففي وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت إسرائيل أنها نفذت ضربات جوية على أهداف عسكرية، مما أسفر عن مقتل أربعة رجال تزعم إسرائيل أنهم كانوا يزرعون متفجرات في محيط مرتفعات الجولان السورية المحتلة. وذكرت الحكومة السورية أن هذه القذائف تسببت في "أضرار مادية".

وتذكرنا بعض هذه التطورات بأن العديد من التوترات والحوادث التي تقع في جميع أنحاء سورية دولية النطاق وأن سيادة سورية لا تزال معرضة للخطر وأن وجود خمسة جيوش أجنبية ينطوي على خطر جسيم يهدد الأمن والسلم الدوليين. وهذا أحد الأسباب التي تجعل عمل اللجنة الدستورية خطوة لتمهيد السبيل، ولكنه في حد ذاته لن يحل النزاع. وهناك حاجة حقيقية إلى الدبلوماسية البناءة فيما بين الأطراف الدولية الرئيسية إذا أريد لجميع جوانب ولايتي، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015)، أن تحقق التقدم.

وآمل أن الفرص المقبلة لإجراء اتصالات مباشرة فيما بين الأطراف الرئيسية ستمكنها من تعميق محادثاتها وسد الفجوات الكبيرة في كثير من الأحيان بين مواقفها المعلنة، فضلا عن تحقيق الدعم الموحد لجهود الأمم المتحدة. وأرى أن هناك مجالا واسعا أمام الأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية لإحداث تغيير، والعمل معا ومع السوريين بصورة تدريجية بشأن مجموعة من المسائل الحاسمة الأهمية لتحقيق ولايتي عملا بالقرار 2254 (2015): وهي ضمان الإفراج عن المحتجزين والمختطفين وتوضيح مصير المفقودين؛ وإيجاد بيئة آمنة وهادئة ومحايدة يمكن فيها للاجئين العودة بأمان وطواعية وبكرامة؛ والتوصل إلى تسوية سياسية نهائية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، على أساس دستور جديد وانتخابات شاملة وحرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة؛ ومعالجة وجود الجيوش الأجنبية الخمسة واستعادة سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وهناك مسائل أخرى لا يزال فيها المجال واسعا للدبلوماسية البناءة، مثل الجزاءات والعمل على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والازدهار في سورية. ولكن في الوقت الراهن، وعلى مدى الأسبوع القادم، ينبغي أن نركز على دعم أعضاء اللجنة الدستورية في تعميق عملهم وبناء الثقة في مسار سياسي للخروج من النزاع السوري.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. ونقدر جهوده الدؤوبة ومساعيه الحميدة الرامية إلى تعزيز العملية السياسية في سورية.

لقد دخلت الأزمة السورية إلى عامها العاشر الآن. وتسبب النزاع الذي طال أمده في معاناة هائلة للشعب السوري. وإن من واجب المجتمع الدولي أن يضع حدا للأزمة مع السعي إلى إيجاد حل جذري لها في أقرب وقت ممكن.

يتمثل موقف الصين الثابت في أنه يجب أن تعالج المسألة السورية بطريقة شاملة مع مراعاة عوامل مكافحة الإرهاب السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني بطريقة متكاملة. وأود التعليق على أربع أولويات في الوضع الراهن.

أولا، يجب التعجيل بالعملية السياسية. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في سورية. وينبغي للأطراف المعنية أن تشارك بصورة فعالة وعملية في الحوار السياسي الشامل في إطار اللجنة الدستورية، فضلا عن تعزيزه. ونأمل أن تسعى الأطراف المعنية جاهدة إلى التوصل إلى حل مبكر ومناسب للظروف الوطنية السورية وأن يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لكلا الجانبين. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها بوصفها القناة الرئيسية للوساطة من أجل عملية سياسية تملكها سورية وتتولى قيادتها مع الحفاظ على سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

لقد أحاط السيد بيدرسن المجلس للتو بشأن الاستعدادات للجولة الثالثة للجنة الدستورية السورية. وندعو جميع الأطراف إلى إبداء الإرادة السياسية وتجاوز خلافاتها من خلال الحوار والتشاور كي يتسنى عقد الاجتماع بطريقة سلسلة وتفضي إلى تحقيق نتائج إيجابية. وتعرب الصين عن تقديرها للدعم المستمر الذي تقدمه روسيا والبلدان الأخرى للعملية التي تقودها الأمم المتحدة من خلال جهودها الذاتية.

ثانيا، ينبغي تحسين الحالة الأمنية في سورية بصورة ملحوظة. فلا يزال هناك عدد كبير من الإرهابيين والمتطرفين في منطقة إدلب يشنون هجمات متكررة ويسببون الأذى للمدنيين. ويجب على جميع الأطراف الالتزام باتباع معيار موحد فضلا عن زيادة التنسيق في إجراءات مكافحة الإرهاب. وكما اقترح السيد بيدرسن، يجب اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وتعاوناً واستهدافاً لمكافحة الإرهاب بغية تعزيز السلام والاستقرار في سورية والمنطقة.

لقد نفذت روسيا وتركيا دوريات مشتركة منتظمة على طول الطريق السريع M4 في الأشهر الأخيرة وفقا للاتفاق ذي الصلة الذي ساعد على الحفاظ على وقف إطلاق النار الشامل في شمال غرب سورية. وفيما يتعلق بالغارات الجوية الأخيرة على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، فلا يزال الطرف المعني مدعوا إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ المزيد من هذه الإجراءات.

ثالثا، يجب رفع الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على سورية فورا. فقد قوضت الجزاءات الأحادية هذه بشكل خطير سبل عيش الشعب السوري وألحقت ضررا كبيرا بالمدنيين الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال. ونحث البلدان المعنية على الاستجابة للنداءات المتكررة للأمين العام ومبعوثه الخاص. وعوضا

عن فرض جزاءات جديدة غير شرعية، ينبغي لتلك البلدان أن ترفع فورا تلك الجزاءات الأحادية المفروضة على سورية، فضلا عن اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين الحالة الإنسانية في الميدان.

وتولي الصين أهمية كبيرة للحالة الإنسانية في سورية وتتعاطف مع معاناة الشعب السوري. وتمكّنا من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف من تقديم قدر كبير من إمدادات المساعدة الإنسانية إلى المواطنين واللاجئين السوريين خارج البلد لأجل مكافحة مرض فيروس كورونا، بما في ذلك الإمدادات الطبية. وستواصل الصين دعم الشعب السوري ومساعدته وفقا لاحتياجاته.

رابعا، ينبغي بذل المزيد من الجهود لمساعدة سورية في إعادة الإعمار الاقتصادي. فهذه هي الحاجة الماسة للشعب السوري وجوهر تحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائمين في سورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود إعادة الإعمار التي تبذلها الحكومة والشعب السوري، فضلا عن المساعدة في إعادة البناء وتحقيق الانتعاش في أقرب وقت ممكن في المناطق التي تتوفر فيها الظروف المناسبة لذلك. وستواصل الصين المساهمة في هذا الشأن.

ويجب أن يقرر الشعب السوري بنفسه مستقبل سورية. وستواصل الصين الوقوف إلى جانب الشعب السوري والاضطلاع بدور إيجابي وبنّاء في تحقيق التسوية السياسية للمسألة السورية.

المرفق الثالث

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن، خوسي سنغر وايسنغر

على غرار الآخرين، نود أيضا أن نعرب عن متمنياتنا بالشفاء العاجل لنائبة المبعوث الخاص مطر.

ونشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته، ونعرب، كما فعلنا على الدوام عن دعم الجمهورية الدومينيكية الكامل للعملية السياسية في الجمهورية العربية السورية بغية مساعدة السوريين على البدء في بناء ما يحتاجون إليه من أمل وثقة للخروج من هذا النزاع الرهيب.

لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري. والحل المستدام الوحيد هو الحل الذي سيستند إلى العملية السياسية الواسعة المبينة في القرار 2254 (2015) وإلى الإرادة لتحقيق تنفيذه بالكامل. ونأمل أن تتفهم الحكومة السورية ذلك.

ونشعر بالارتياح إزاء ما وضع من ترتيبات لعقد محادثات جديدة نأمل أن تكون مُنشطة بين الأطراف في جنيف في الأسبوع المقبل، في إطار اللجنة الدستورية. ولتحقيق نتيجة ناجحة في هذه المحادثات – نتيجة تفضي إلى تجديد الالتزام بالعملية السياسية – يتعين على جميع الأطراف أن تشارك على نحو بناء وبحسن نية وباحترام متبادل. ولذلك، فإننا ندعو أعضاء اللجنة الدستورية إلى توجيه كل جهودهم إلى التخفيف من وطأة الأوضاع المعيشية الصعبة للسكان السوريين وإحياء أملهم في حياة يتمتعون فيها بالسلام والكرامة وتكفل فيها حقوقهم وتحترم كاملة. وأؤكد مرة أخرى أن استعادة الأمل والثقة في العملية السياسية تشكل جوهر المصالحة في البلد في المستقبل.

ويجب أن يعلو صوت المرأة أكثر من أي وقت مضى في جميع جوانب العملية السياسية على نطاق أوسع، ولا سيما في اللجنة الدستورية باعتبارها جزءا أساسيا من وضع تشكيلة وطنية جديدة تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين. ونكرر دعوتنا إلى مشاركة المرأة بصورة كاملة فعالة وقائمة على المساواة في جميع مراحل المحادثات الدستورية.

وأود التشديد على بعض النقاط المتعلقة بالمصالحة. وبالنسبة للجمهورية الدومينيكية، فلن تكون المصالحة في سورية ممكنة إلا عندما تستند إلى استجابة سياسية موثوقة للتطلعات المشروعة للسوريين وتتسق مع القرار 2254 (2015).

ولن تتحقق المصالحة إلا بتنفيذ حلول دائمة لجميع السكان المدنيين، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون المنتشرون في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. وينبغي أن يتمكن هؤلاء الأشخاص من العودة إلى ديارهم أو إلى أي مكان يختارون العيش فيه بطريقة آمنة وطوعية وكريمة.

وينبغي أن تعلم أسر المحتجزين والمختطفين والمفقودين بمصير أحبائها. وذلك حقها. ولذلك، نطلب إلى المبعوث الخاص بيدرسن أن يضاعف جهوده ويحقق مزيدا من النتائج في هذا الصدد، بما في ذلك الاستماع إلى الأسر نفسها والعمل معها لإيجاد سبل لها للمضي قدما. ونؤكد للسيد بيدرسن دعمنا الكامل في هذا المسعى، ونطلب إليه بكل احترام أن يوفر مزيدا من المعلومات عن هذه المسألة في إحاطته القادمة.

ختاما، ما زلنا نشـــعر بقلق بالغ بســـبب الأزمات المتفاقمة الحالية في ســـورية. وتهدد آثار الأزمة الاقتصـادية علاوة على العجز المدمر المحتمل عن مواجهة تفشي مرض فيروس كورونا، بزج البلد في حالة غير مسبوقة أو متوقعة من اليأس. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية أخلاقية طويلة الأمد عن تخفيف معاناة الشـــعب، بدءاً من تضـــافر الجهود الرامية إلى الحد من زيادة المعاناة وضـــمان تلبية الاحتياجات الإنسـانية المتزايدة بطريقة مسـتدامة تسـتند إلى المبادئ ودون عوائق. فلنوحد جهودنا معا لتحقيق تلك الغاية عن طريق التضامن، بحيث تشكّل إنسانيتنا المشتركة نقطة انطلاق لذلك.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. ونقدر جهوده الدؤوبة ومساعيه الحميدة الرامية إلى تعزيز العملية السياسية في سورية.

لقد دخلت الأزمة السورية إلى عامها العاشر الآن. وتسبب النزاع الذي طال أمده في معاناة هائلة للشعب السوري. وإن من واجب المجتمع الدولي أن يضع حدا للأزمة مع السعي إلى إيجاد حل جذري لها في أقرب وقت ممكن.

يتمثل موقف الصين الثابت في أنه يجب أن تعالج المسألة السورية بطريقة شاملة مع مراعاة عوامل مكافحة الإرهاب السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني بطريقة متكاملة. وأود التعليق على أربع أولويات في الوضع الراهن.

أولا، يجب التعجيل بالعملية السياسية. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في سورية. وينبغي للأطراف المعنية أن تشارك بصورة فعالة وعملية في الحوار السياسي الشامل في إطار اللجنة الدستورية، فضلا عن تعزيزه. ونأمل أن تسعى الأطراف المعنية جاهدة إلى التوصل إلى حل مبكر ومناسب للظروف الوطنية السورية وأن يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لكلا الجانبين. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها بوصفها القناة الرئيسية للوساطة من أجل عملية سياسية تملكها سورية وتتولى قيادتها مع الحفاظ على سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

لقد أحاط السيد بيدرسن المجلس للتو بشأن الاستعدادات للجولة الثالثة للجنة الدستورية السورية. وندعو جميع الأطراف إلى إبداء الإرادة السياسية وتجاوز خلافاتها من خلال الحوار والتشاور كي يتسنى عقد الاجتماع بطريقة سلسلة وتفضي إلى تحقيق نتائج إيجابية. وتعرب الصين عن تقديرها للدعم المستمر الذي تقدمه روسيا والبلدان الأخرى للعملية التي تقودها الأمم المتحدة من خلال جهودها الذاتية.

ثانيا، ينبغي تحسين الحالة الأمنية في سورية بصورة ملحوظة. فلا يزال هناك عدد كبير من الإرهابيين والمتطرفين في منطقة إدلب يشنون هجمات متكررة ويسببون الأذى للمدنيين. ويجب على جميع الأطراف الالتزام باتباع معيار موحد فضلا عن زيادة التنسيق في إجراءات مكافحة الإرهاب. وكما اقترح السيد بيدرسن، يجب اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وتعاوناً واستهدافاً لمكافحة الإرهاب بغية تعزيز السلام والاستقرار في سورية والمنطقة.

لقد نفذت روسيا وتركيا دوريات مشتركة منتظمة على طول الطريق السريع M4 في الأشهر الأخيرة وفقا للاتفاق ذي الصلة الذي ساعد على الحفاظ على وقف إطلاق النار الشامل في شمال غرب سورية. وفيما يتعلق بالغارات الجوية الأخيرة على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، فلا يزال الطرف المعني مدعوا إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ المزيد من هذه الإجراءات.

ثالثا، يجب رفع الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على سورية فورا. فقد قوضت الجزاءات الأحادية هذه بشكل خطير سبل عيش الشعب السوري وألحقت ضررا كبيرا بالمدنيين الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال. ونحث البلدان المعنية على الاستجابة للنداءات المتكررة للأمين العام ومبعوثه الخاص. وعوضا

عن فرض جزاءات جديدة غير شرعية، ينبغي لتلك البلدان أن ترفع فورا تلك الجزاءات الأحادية المفروضة على سورية، فضلا عن اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين الحالة الإنسانية في الميدان.

وتولي الصين أهمية كبيرة للحالة الإنسانية في سورية وتتعاطف مع معاناة الشعب السوري. وتمكّنا من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف من تقديم قدر كبير من إمدادات المساعدة الإنسانية إلى المواطنين واللاجئين السوريين خارج البلد لأجل مكافحة مرض فيروس كورونا، بما في ذلك الإمدادات الطبية. وستواصل الصين دعم الشعب السوري ومساعدته وفقا لاحتياجاته.

رابعا، ينبغي بذل المزيد من الجهود لمساعدة سورية في إعادة الإعمار الاقتصادي. فهذه هي الحاجة الماسة للشعب السوري وجوهر تحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائمين في سورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود إعادة الإعمار التي تبذلها الحكومة والشعب السوري، فضلا عن المساعدة في إعادة البناء وتحقيق الانتعاش في أقرب وقت ممكن في المناطق التي تتوفر فيها الظروف المناسبة لذلك. وستواصل الصين المساهمة في هذا الشأن.

ويجب أن يقرر الشعب السوري بنفسه مستقبل سورية. وستواصل الصين الوقوف إلى جانب الشعب السوري والاضطلاع بدور إيجابي وبنّاء في تحقيق التسوية السياسية للمسألة السورية.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفيرت

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته التي بيّنت مختلف التحديات التي يواجهها البلد في عامه العاشر من الحرب. ونشاطر الآخرين التمنيات بالشفاء العاجل لنائبة المبعوث الخاص مطر من إصاباتها.

ونتابع عن كثب، شأننا شأن العديد من أعضاء مجلس الأمن الآخرين، إلى الحالة في سورية. وبالرغم من أن وقف إطلاق النار في إدلب في آذار/مارس لا يزال مستمرا إلى حد كبير، لا نزال نشعر بالقلق من الاشتباكات المتفرقة التي تشهدها المنطقة مثل تبادل إطلاق النار بين القوات التركية والسورية في الأسابيع الماضية. وعلاوة على ذلك، لا تزال التهديدات الإرهابية قائمة. فبالأمس قتل جهاز متفجر على جانب الطريق عدة أشخاص بالقرب من دير الزور. ومن المرجح أن المتطرفين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هم الذين زرعوا ذلك الجهاز المتفجر اليدوي الصنع هناك. ولا تزال هذه الحوادث وغيرها من الحوادث المماثلة تزعزع الاستقرار في الأجزاء الشمالية والشرقية من سورية.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية، تعرب إستونيا عن أملها في أن تؤدي الجولة الجديدة من المحادثات في إطار اللجنة الدستورية السورية في جنيف الأسبوع المقبل إلى تسريع العملية السياسية، التي تشمل الاستجابة للشواغل المشروعة للمعارضة السورية. ولكننا نلاحظ أن الدستور الجديد لن يكفي وحده لحل مشاكل سورية. وتتطلب المصالحة الوطنية أكثر من ذلك بما فيه الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفيا والسجناء السياسيين والكشف عن مصائر المختفين والمفقودين واحترام حقوق الإنسان وإجراء انتخابات حرة. ولن تبدأ الحالة بالعودة إلى طبيعتها ببطء ويتمكن اللاجئون من العودة إلى البلد إلا بعد استيفاء هذه المعايير الأساسية. وللأسف، ما زلنا بعيدين عن ذلك كما تبين التحديات المختلفة التي وصفها المبعوث الخاص في إحاطته اليوم.

ولا تزال إستونيا والاتحاد الأوروبي ملتزمين التزاما تاما بإيجاد حل سياسي دائم وموثوق للنزاع في سورية على أساس القرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق).

المرفق الخامس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغين

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر غير بيدرسن على إحاطته وأؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل لعمله. وأطلب منه أن ينقل إلى السيدة خولة مطر تمنياتي بالشفاء العاجل والكامل. وأود التعليق على ثلاث نقاط.

أولا فيما يتعلق باللجنة الدستورية التي تجتمع لجنة الصياغة التابعة لها في الأسبوع المقبل، فإن ذلك مؤشر إيجابي على انعقاد ذلك الاجتماع أخيرا. وندعو الأطراف إلى المشاركة فيه بحسن نية ودون شروط أو أساليب تأخير.

وتأمل فرنسا أن يحرز العمل المتعلق بالدستور الجديد المنصوص عليه في القرار 2254 (2015) تقدما حقيقيا. وندعو بوجه خاص من يدعمون النظام في تلك المناقشات إلى تعزيز جهودهم. ونؤيد المبعوث الخاص تأييدا كاملا في تلك العملية، ونشجعه على مواصلة مناقشاته بالتوازي مع المجلس الاستشاري للمرأة من أجل تمكينها من المشاركة الفعالة على النحو المبين في القرار 2254 (2015).

وللأسف، فإن هناك جميع الأسباب التي تدعونا لعدم التفاؤل بالمناقشات المقبلة. وتبين الانتخابات البرلمانية الصورية التي جرت الشهر الماضي أن النظام ما زال متمسكا بمنطقه الديكتاتوري ومتقيدا بجدوله الزمني في تحد للقرار 2254 (2015). ويُعدُّ عدم إحراز تقدم في مسألة المحتجزين والمفقودين مؤشرا سلبيا آخر. فكيف للمرء أن يؤمن بحسن نية النظام عندما يرفض السماح بلم شمل الأشخاص الأبرياء مع أسرهم؟

ثانيا، أود أن أذكّر بأن الحل السياسي للأزمة السورية ليس مجرد مناقشة الدستور. وعليه، فمن الأهمية بمكان أن يتفاعل المبعوث الخاص مع جميع جوانب الأزمة على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015). وأفكر بصفة خاصة في وقف إطلاق النار. ولا تزال الهدنة التي أبرمت في الشمال الغربي قبل بضعة أشهر هشة، وما تزال الاشتباكات العنيفة مستمرة. ولذلك فإن التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة ويمكن التحقق منه أمر أساسي للسماح باستئناف العملية السياسية سلميا، وإيصال المساعدة الإنسانية بطريقة سلسة، لا سيما وأنها ظلت تواجه قيودا شديدة منذ إغلاق نقطة العبور الحدودية في باب السلام. وأذكر أن مجلس الأمن قد اتخذ مؤخرا القرار 2532 (2020) الذي يكرر دعوة الأمين العام إلى وقف شامل لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية في جميع البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس.

ولا يزال عدم الاستقرار والعنف يسودان، بما في ذلك في الأراضي التي استعاد النظام سيطرته عليها مع استمرار أعمال القتل والخطف والاضطرابات التي يقع المدنيون ضحايا رئيسيين لها. ونشير في هذا الصدد إلى أن فرنسا ستواصل تقديم دعمها الكامل لمكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك بواسطة الآليات الدولية. فلا يمكن أن تمر الفظائع المرتكبة أثناء النزاعات دون عقاب.

ولذلك، ما زلنا بعيدين عن البيئة الآمنة والمحايدة اللازمة للانتقال السياسي وتنظيم انتخابات حرة وشفافة، تحت إشراف الأمم المتحدة، يشارك فيها جميع السوريين، بمن فيهم اللاجئون والنازحون. ونشجع المبعوث الخاص على مواصلة الجهود في هذا الصدد. فهو يتمتع بولاية كاملة لاستكشاف الظروف العملية لإجراء الانتخابات، حتى وإن كانت يجب أن تجري بعد عمل اللجنة الدستورية.

ثالثاً، أود أن أقول كلمة عن حالة الشعب السوري، الذي هو الضحية الأولى للحرب ولسوء إدارة نظام فاسد. يواجه الشعب السوري الآن تصاعداً كبيراً في مرض فيروس كورونا في سورية وكارثة إنسانية. وفي الوقت الذي تستمر فيه الاحتياجات الإنسانية في الازدياد وتضطر شريحة كبيرة من السكان إلى العيش في المنفى، أؤكد من جديد أن فرنسا وشركاءها في الاتحاد الأوروبي يقفون بحزم إلى جانب الشعب السوري، كما يتضح من الالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر بروكسل الرابع بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن مواقفنا بشأن رفع الجزاءات وإعادة الإعمار والتطبيع لم تتغير. كما أن تصميمنا على الإسهام في إيجاد حل سياسي للأزمة السورية لا يزال كما هو.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر زاوتر

أود أن أُدلي بأربع ملاحظات – بشأن الحالة الأمنية، والعملية السياسية، والمحتجزين، والمساءلة.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية الهشة في جميع أنحاء البلد. ونحن قلقون على وجه الخصوص من أن يؤدي شن هجوم عسكري جديد في إدلب أو في محيطها إلى المزيد من النزوح الجماعي وإلى كارثة إنسانية. ويجب تجنب ذلك بأي ثمن. ولذلك، نواصل تأييدنا الكامل لدعوة المبعوث الخاص غير بيدرسن إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، هناك مخرج واضح. وقد أعربت وفود عديدة عن هذا الرأي، وهو موقف ألمانيا أيضاً: يجب الاضطلاع بعملية سياسية، تحت رعاية الأمم المتحدة، تتماشى مع القرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق). وفي ذلك السياق، أود أن أوضح تمام الوضوح أنه لن يتسنى لألمانيا والاتحاد الأوروبي أن يساعدا في إعادة الإعمار إلا بعد الشروع على نحو وطيد في عملية انتقال سياسي شامل وحقيقي وجامع.

وفي هذا الصدد، عندما يغير النظام السوري سلوكه الوحشي وينهي انتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، سنصل أيضاً إلى مرحلة رفع الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي. وقد تطرق المتكلمون السابقون إلى مسألة الجزاءات. وأود أن أوضح تمام الوضوح أن الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي تتضمن إعفاءات واضحة لأغراض إنسانية، ونعمل جاهدين للتأكد من أن هذه الإعفاءات تُنفذ بأمانة وبطريقة لا تسبب ضرراً إنسانياً. وفي هذا السياق، أود أن أضيف أنه وقعت أضرار الإنسانية أكبر بكثير جراء إغلاق المعابر الحدودية إلى سورية.

وللسماح بإحراز تقدم في العملية السياسية، ستكون الجولة الثالثة للجنة الدستورية، التي تبدأ في 24 آب/أغسطس، خطوة هامة. وستكون تلك مناسبة أخرى لكي يثبت النظام السوري أنه جاد في العملية السياسية. ونحث روسيا على استخدام نفوذها على دمشق من أجل إيجاد الروح الصحيحة. ونتفق مع المبعوث الخاص غير بيدرسن على أن اللجنة الدستورية وحدها لن تكون كافية. فثمة حاجة أيضاً إلى رؤية تقدم في العملية السياسية الأوسع نطاقاً وتنفيذ القرار 2254 (2015) بالكامل.

تتعلق نقطتي الثالثة بالمحتجزين. فالقرار 2254 (2015) يدعو إلى الإفراج الفوري عن الأشخاص المحتجزين بشكل تعسفي، ولا سيما النساء والأطفال. ولكن لم يُحرز أي تقدم منذ اتخاذ هذا القرار في كانون الأول/ديسمبر 2015، أي قبل خمس سنوات تقريباً. وهناك ثلاث نقاط محددة حاسمة في هذا الصدد. أولاً، نحث جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري الذي يحتجز الأغلبية الساحقة من المحتجزين، على الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً، بدءاً بأضعف الفئات – النساء والأطفال والمرضى والجرحى والمسنون. وثانياً، يجب على النظام السوري السماح للمنظمات الإنسانية ذات الصلة بالوصول الفوري وغير المشروط ودون عوائق إلى جميع السجون ومرافق الاحتجاز التابعة له. وثالثاً، يجب على النظام السوري أن يبلغ الأسر بمصير عشرات الآلاف من الأشخاص المفقودين والمختفين وأماكن وجودهم.

وتتعلق نقطتي الرابعة والأخيرة بالمساءلة. إننا لا نزال مقتنعين بأنه لن يتسنى تحقيق المصالحة الوطنية والسلام المستدام في سورية دون إرساء الحقيقة والعدالة والمساءلة عن جميع الجرائم والفظائع

المرتكبة خلال النزاع السوري. وقد قدمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية في تقريرها الأخير (A/HRC/45/31) تفاصيل عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب في إدلب. ويُظهر هذا التقرير، وكذلك النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة، أن النظام السوري وحلفاءه مسؤولون عن شن هجمات عشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية في شمال غربي سورية. ولم تجر متابعة ملائمة لهذه النتائج بعد. ويجب ألا نتسامح مع الإفلات من العقاب.

لقد منعت روسيا والصين إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتقع المسؤولية عليهما في عدم تقديم أولئك الذين ارتكبوا وما زالوا يرتكبون أخطر الجرائم في سورية إلى العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وقد بدأت الولايات القضائية الوطنية في ألمانيا وأماكن أخرى في ملء بعض الفراغ على الأقل. إن الرسالة واضحة: من يرتكب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب لا يمكن أن يشعر بالأمان في أي مكان وستجري محاسبته في نهاية المطاف. ولذلك، ندعو جميع الدول إلى استخدام كل الوسائل القانونية المتاحة لها لمقاضاة مرتكبي الجرائم وبدء الإجراءات الجنائية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية الدولية. وندعو المجلس إلى أن يرقى في النهاية إلى مستوى مسؤوليته وأن يشارك في مكافحة الإفلات من العقاب وأن يكفل محاسبة مرتكبي أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته المفصلة.

وأود أن أردد ما قاله الآخرون بتمنياتي لنائبة المبعوث الخاص خولة مطر بالشفاء العاجل.

يسر وفد بلدي كثيراً أن يسمع من السيد بيدرسن أن التحضيرات لعقد الجولة الثالثة للجنة الدستورية تسير على الطريق الصحيح. ونعلم أن هذه ليست سوى بداية عملية سياسية طويلة وصعبة في سورية، ولكن هذا التقدم هو المفتاح لجميع الأطراف السورية للمضي قدماً.

وقد أبرز العديد من أعضاء مجلس الأمن الوضع الراهن في البلد، لا سيما تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) واستمرار الهشاشة الاقتصادية التي تزيد من تفاقم الحالة الإنسانية في سورية. وهناك حوالي 000 2 حالة إصابة مؤكدة بالمرض في البلد، ومن المرجح أن ينتشر هذا المرض أكثر في المناطق المكتظة بالسكان وبين الفئات الضعيفة من النازحين واللاجئين.

إن الشعب السوري بحاجة إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس. والسوريون بحاجة إلى إحراز تقدم، لا في الحالة الإنسانية فحسب بل أيضاً في العملية السياسية. وفي ضوء ما تقدم، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، يجب على جميع الأطراف السورية أن تواصل المشاركة في عملية اللجنة الدستورية. والمشاركة الحقيقية والهادفة للأطراف السورية أمر بالغ الأهمية لضمان عقد جولة مثمرة وموضوعية من المحادثات بين أعضاء اللجنة.

ونأمل أن تكون مناقشات الأسبوع المقبل في جنيف، بدعم من أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين، دورة بناءة وناجحة تؤدي في نهاية المطاف إلى وضع جدول أعمال عادي للجنة. ومن المهم أن تحافظ جميع الأطراف المعنية على سلوك هادئ وإيجابي خلال اجتماع اللجنة الدستورية.

وأود أن أؤكد مجددا دعمنا القوي للعملية السياسية التي يقودها السوريون ويمسكون بزمامها، والتي تيسرها الأمم المتحدة وفقا للقرار 2254 (2015). وتقدر إندونيسيا عمل المبعوث الخاص وفريقه في تيسير العملية برمتها.

ثانيا، نؤيد نداء الأمين العام من أجل إلغاء العقوبات التي يمكن أن تقوض قدرة سورية على ضمان توفير الغذاء والإمدادات الصحية الحيوية وتقديم المساعدة الطبية في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19. إن هذا في الواقع وقت للتضامن وليس الاستبعاد.

ثالثا، يتعين علينا اتخاذ إجراءات مستمرة وذات مغزى بشأن مسألة المحتجزين والمفقودين. ويجب على جميع الأطراف السورية أن تعالج هذه المسألة لأنها بالغة الأهمية بالنسبة لعملية المصالحة ولبناء الثقة بين الأطراف. ونأمل أن نرى تقدما كبيرا في هذا الملف.

قبل أن نختتم، وفيما يتعلق باتفاق وقف إطلاق النار في شمال غرب سورية الذي يحظى بالاحترام عموما، نود أن نحث جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على مواصلة التزامها بالاتفاق وضمان الهدوء المستمر في جميع أنحاء سورية.

وأود أن أؤكد مرة أخرى التزام وفد بلدي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، ناندو أوغي

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على عرضه. وأود أيضا أن أرحب بالسفير بشار الجعفري، الممثل الدائم لسورية، الذي انضم إلينا في هذا الصباح.

تؤكد النيجر مجددا دعمها للدعوات التي وجهها الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية للتمكين من بذل كل الجهود لمكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ومع ذلك، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية حيث نشهد زيادة في عدد حالات كوفيد-19 في سورية. وبالإضافة إلى ذلك، سمعنا من مارك لوكوك أن الأزمة الاقتصادية تزيد من حدة الفقر وتجعل المزيد من الناس في حاجة إلى المساعدات الإنسانية.

وتشيد النيجر بجهود الوكالات الإنسانية في تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها إلى أكثر السكان ضعفا في جميع أنحاء سورية، فضلا عن قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة على أرض الواقع.

وكما ذكرنا في الاجتماعات السابقة، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة السورية. ولا يزال اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرمته روسيا وتركيا في 6 آذار/مارس صامدا على الرغم من هشاشته، وقد ساعد في الحد من الأعمال العدائية في شمال غرب سورية.

وتكرر النيجر دعواتها إلى أعضاء مجلس الأمن والمبعوث الخاص بيدرسن للاستفادة من هذا الزخم من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق وقف شامل لإطلاق النار وعلى الجبهة السياسية، كما نص عليه القرار 2254 (2015).

ولا تزال النيجر مقتنعة بأنه يجب استلهام صيغة إنهاء الأزمة السورية من السوريين أنفسهم، بمختلف مكوناتهم، وفقا للقرار 2254 (2015). ولذلك، يسرنا أن نسمع أن دورة اللجنة الدستورية ستُعقد في الأسبوع المقبل وأنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال.

وعلى الرغم من أن وفد بلدي لا يزال متفائلا بشأن الجولة المقبلة من المحادثات، نود أن نكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى أن تكون أكثر مرونة خلال جولات المفاوضات هذه من أجل إحراز تقدم على المسار السياسي وتحقيق السلام الدائم في سورية.

وفي نفس السياق، وفي محاولة للمساعدة في بناء الثقة بين الطرفين في أثناء انعقاد دورة اللجنة الدستورية، تدعو النيجر الجانبين إلى إبداء التعاطف في هذه الأوقات غير المسبوقة، وذلك بالشروع في إطلاق سراح المحتجزين من الجانبين وتوضيح حالة المفقودين.

أخيرا، تقر النيجر بالخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية في سورية. ونعتقد أن الحكومة السورية، شأنها شأن أي دولة أخرى، لها الحق في مكافحة الإرهاب بالتوازي مع مكافحة الجائحة، مع التقيد بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية ومبدأ التناسب.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

أولا وقبل كل شيء، نعرب عن تمنياتنا بالشفاء العاجل لنائبة المبعوث الخاص خولة مطر، التي أصيبت في حادث مؤسف في لبنان. ويسرنا أن نسمع أنها في طريقها إلى الشفاء.

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته. ونتمنى له وللوفد السوري النجاح في استئناف أعمال اللجنة الدستورية في جنيف، ابتداء من 24 آب/أغسطس. ونأمل ألا تتداخل الحالة الوبائية مع تلك الخطط. وستواصل روسيا، إلى جانب تركيا وإيران، تقديم الدعم اللازم للمبعوث الخاص والسوريين، بما في ذلك في إطار صيغة أستانا. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن هذه عملية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها ويجب حمايتها من أي تدخل خارجي.

ونرى أن من المهم استئناف الحوار السياسي، الذي سييسر توحيد الشعب السوري حول برنامج وطني قومي، وبالتالي، يساعد في تعزيز سيادة واستقلال الجمهورية العربية السورية. والعقبات الرئيسية التي تحول دون تطبيع الحالة في سورية معروفة جيدا – وجود الإرهابيين والاحتلال الأجنبي لأجزاء من الأراضي ومحاولات الإطاحة بالحكومة عن طريق الجزاءات وتأليب الطوائف العرقية والدينية العديدة الواحدة ضد الأخرى.

وفي منطقة تخفيف التوتر في إدلب، يقوم الإرهابيون بأعمال تخريبية ضد الدوريات الروسية التركية المشتركة. ويتزايد قصف مواقع القوات الحكومية والمستوطنات المجاورة والهجمات على قاعدة حميميم الجوية، وكذلك الاستفزازات على طول الطريق السريع M4. وفي 17 آب/أغسطس، انفجرت عبوة ناسفة بمحاذاة خط سير الدوريات، مما ألحق أضرارا بمركبة تركية.

ولا يزال الإرهابيون موجودين في أجزاء أخرى من سورية أيضا. ففي 18 آب/أغسطس، تعرضت قافلة عسكرية روسية للهجوم أثناء قيامها بعملية إنسانية لإيصال المساعدات إلى منطقة دير الزور. ونتيجة لذلك، توفي اللواء فياتشيسلاف غلادكيخ، من القوات المسلحة الروسية، وممثلون عسكريون سوريون. وأصيب جنديان روسيان بجروح. وسيتم قمع جميع الهجمات التي يشنها المسلحون بحزم. ومن الواضح أن الهدوء الدائم في إدلب والمحافظات السورية الأخرى لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم تحييد إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام وأتباع التنظيمين ووقف دعمهم من الخارج.

ومما يزيد من تفاقم الحالة في سورية استمرار احتلال الولايات المتحدة لمناطق في الشمال الشرقي. وبالإضافة إلى المشاكل في المناطق التي تسيطر عليها الولايات المتحدة والمتعلقة بأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية والحالة الإنسانية المتردية، شهدت تلك المناطق احتجاجات واسعة النطاق من جانب السكان العرب ضد السلطات الكردية والاحتلال الأمريكي.

نشير مرة أخرى إلى استخراج النفط السوري وتهريبه بشكل غير قانوني، الأمر الذي يشكل تهديدا للبيئة ليس في سورية فحسب، بل أيضا في العراق. وقد أحطنا علماً بالعقد الذي وقعته الشركة الأمريكية Delta Crescent Energy لإنتاج وتكرير النفط في المناطق الكردية، وهو ما أكده وزير الخارجية بومبيو. ونود الحصول على المزيد من المعلومات حول هذه الشركة من زملائنا الأمريكيين، بالإضافة إلى شرح لكيفية التزام هذا الاتفاق بالقانون الدولي وسيادة سورية.

ونحن نعتبر هذه الصفقة غير قانونية. ولا يتعلق الأمر بالنهب المتعمد للموارد الطبيعية الوطنية السورية فحسب، بل أيضاً بتقويض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وعلى كل حال، تأكدنا بأن جيش الولايات المتحدة لن يحمي النفط إلا من تنظيم داعش. ولكن من الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة، من أجل الاتجار بالنفط السوري، استثنت من الجزاءات التي فرضتها قطاع النفط والغاز السوري. إنها شهادة للعالم أجمع لكي يرى كيف تعمل ما يسمى بالإعفاءات لأسباب إنسانية من الجزاءات.

قرأت مقالاً نشر مؤخراً في مجلة "فورين أفيرز" بعنوان مميز ومعبر، "القسوة التي لا طائل منها لجزاءات ترامب الجديدة على سورية". وفي الواقع، فإن للتدابير القسرية هدفا واحدا: خنق الاقتصاد السوري وزيادة معاناة السوريين العاديين بهدف التحريض على الاحتجاجات الاجتماعية. ووفقاً للمنظمات الإنسانية غير الحكومية، فإن الإعفاءات لأسباب إنسانية لا تعمل. ونسترعي انتباه زملائنا الغربيين – الذين يتحدثون عن الحاجة إلى تنفيذ القرارين 2254 (2015) و 2532 (2020) ودعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار – إلى أنهم انتقائيون فيما يتعلق ببيانات الأمين العام. ولا يزالون يصمون آذانهم عن الدعوات إلى إلغاء الجزاءات في خضم جائحة فيروس كورونا، ويرفضون إدراج بعض أحكام القرار 2532 (2020) في القرار المتعلق بتمديد آلية الإمدادات الإنسانية عبر الحدود. ولكن ما هو نوع وقف إطلاق النار هذا، إذا كانت الولايات المتحدة، التي تحتل مرة أخرى أجزاء من سورية بشكل غير قانوني تضرب القوات الحكومية؟ ففي 17 آب/أغسطس، أطلقت القوات الأمريكية النار على موقع للجيش السوري بالقرب من مستوطنة تل ذهب في محافظة الحسكة، مما أدى إلى مقتل وجرح جنود سوريين.

كما يساورنا القلق إزاء الحالة في مخيمات المشردين داخليا، ولا سيما في مخيم الهول، حيث سُجلت أول حالات فيروس كورونا. وهناك تقارير لا تنتهي عن أعمال الشغب في السجون وهروب الإرهابيين.

ومن أجل استخلاص نتيجة من كل هذا، فإننا ندعو مرة أخرى إلى إنهاء مبكر للاحتلال الأجنبي لسورية ومحاولات تقسيم البلد. إن السبيل الوحيد لإحلال السلام في سورية هو إعادة جميع أراضيها إلى سيطرة دمشق، وتعزيز التسوية السياسية من خلال حوار سوري عام وشامل.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

أشكر غير بيدرسن على إحاطته الشاملة وعلى جهوده الدؤوبة الرامية إلى تسهيل العملية السياسية في سورية. وأود أيضا أن أرحب بزميلنا الجديد، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، السفير فيليب كردلكا، الذي نتطلع إلى العمل معه.

ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تؤيد تأييدا كاملا التوصل إلى حل سياسي يملكه ويقوده الشعب السوري، ويتماشى مع القرار 2254 (2015). ولذلك، نرحب بالجلسة الثالثة للجنة الدستورية التي ستعقد في الأسبوع المقبل، والتي نأمل أن تتسم بمشاركة بناءة من جميع الأطراف.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في البلد، نشعر بالقلق إزاء استمرار ورود تقارير عن وقوع أعمال عنف متفرقة على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في شهر آذار/مارس. ونحث جميع الأطراف على الالتزام بوقف إطلاق النار وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ونكرر الدعوة إلى وقف كامل وفوري للأعمال القتالية على الصعيد الوطني.

وعلاوة على ذلك، فإننا نذكّر أطراف النزاع بأن العمليات العسكرية وعمليات مكافحة الإرهاب، على الرغم من ضرورتها لحماية سورية والمنطقة، يجب أن تمتثل للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن يوجه التمييز والتناسب والحذر جميع الأنشطة.

إن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) يضاعف من الحاجة الملحة إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في سورية. وللأسف، حدثت زيادة في عدد الحالات في الأسابيع الأخيرة، وبسبب محدودية القدرة على إجراء الاختبارات، فإننا لا نعرف العدد الحقيقي للأشخاص المتضررين. ولا شك أن تفشي المرض على نطاق واسع في العالم سيكون مدمراً للبلد، لا سيما وأن نظام الرعاية الصحية قد أضعفه النزاع. وسيتيح الهدوء على الصعيد الوطني استجابة أقوى للجائحة.

إن الاقتصاد السوري يواجه خطر الانهيار. وأدت الحرب الأهلية التي دامت عقداً من الزمن إلى وضع اجتماعي واقتصادي غير مستقر، وزادت التدابير القسرية الانفرادية من العبء. وكما هو الحال دائما، فإننا نواصل الدعوة إلى رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية، التي لا تتفق مع القانون الدولي، وتحبط الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتنشيط الاقتصاد، والتي يمكن أن تقوض الآن الاستجابة للجائحة في سورية.

وما زلنا ننتظر أنباء ملموسة عن مسألة المحتجزين والمختطفين والمفقودين. ويجب إعطاء الأولوية لاتخاذ إجراءات هادفة بشأن هذه المسائل، لا سيما في سياق النظر في الجائحة. وعلاوة على ذلك، فإن الحل الفعال لهذه المسائل سيتيح قطع شوط طويل صوب بناء الثقة والمصالحة، من أجل تعزيز العملية السياسية.

ويجب احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ولا يجب رفضها أبدا من أجل أعمال العدوان والاحتلال الأجنبي. إن أمل الشعب السوري مرتبط بما يقوم به المجتمع الدولي. ويجب أن نسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة، ويجب أن نكون عمليين ولدينا مبادئ، ويجب ألا نخذله.

وقبل أن أختتم بياني، فإننا نذكّر، بحزن عميق، بالتفجيرات المدمرة التي وقعّت في بيروت في لبنان، في 4 آب/أغسطس. ونعرب عن خالص تعازينا للشعب اللبناني ولأسر اللاجئين السوريين الكثيرين الذين فقدوا أرواحهم أيضا في هذه المأساة المروعة. ونتمنى أيضاً لنائبة المبعوث الخاص مطر الشفاء العاجل.

المرفق الحادي عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بضم صوتنا إلى أصوات الأعضاء الآخرين في تمنياتي لنائبة المبعوث الخاص، مطر بالشفاء العاجل، وأن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على المعلومات التي وردت بشأن حالتها. كما نشكر المبعوث الخاص على إحاطته اليوم بشأن الحالة في سورية.

وتؤيد جنوب أفريقيا تأييدا كاملا جهود المبعوث الخاص بيدرسن ومكتبه في الوقت الذي يواصل فيه العمل على إيجاد حل دائم للصراع في سورية، الذي سيتوج بصياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، واستعادة سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وازدهارها الاقتصادي. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالجلسة المقبلة للجنة الدستورية في جنيف، ونثني على جهود المبعوث الخاص بيدرسن الرامية إلى عقدها. لقد كان التقدم الذي طال انتظاره في عمل اللجنة الدستورية خطوة هامة على طريق عملية سياسية بقيادة سورية وملكيتها. وتضطلع اللجنة الدستورية بدور هام في تعزيز النقاش السياسي والثقة بين السوريين وضمان إسماع أصوات جميع السوريين.

وندعو جميع المشاركين في الدورة الثالثة للجنة الدستورية إلى المشاركة بنشاط في المناقشات الموضوعية بشأن جدول أعمال اللجنة. فالطريق الوحيد للمضي قدما هو من خلال الحوار الهادف بشأن أفضل السبل لتحويل سورية من دولة مزقتها الحرب إلى عضو مسالم ومستقر في المجتمع الدولي. ولتحقيق ذلك، فإن سورية حكومة وشعبا، ممثلة في اللجنة الدستورية، بحاجة إلى دعم مجلس الأمن الكامل والدعم المستمر من الأمم المتحدة ككل.

ويجب على الأطراف أن تكفل إنهاء أعمال العنف والأعمال العدائية في البلد، دعما لعملية اللجنة الدستورية. ولذلك، تؤيد جنوب أفريقيا دعوة المبعوث الخاص إلى وقف إطلاق النار الكامل والفوري على الصعيد الوطني، تمشيا مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. فمن شأن وقف إطلاق النار بصورة دائمة السماح باستمرار العملية السياسية في بيئة يمكن أن يجري فيها حوار شامل للجميع بقيادة سورية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تواصل الأطراف اتخاذ تدابير لبناء الثقة والاطمئنان. ونظرا للانتشار السريع لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في سورية وظروف الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز التي تعاني من محدودية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، فإننا ندعو الأطراف إلى إطلاق سراح المحتجزين والسجناء السياسيين، وخاصة النساء والأطفال وكذلك المرضى والمسنين، الأكثر عرضة لهذا الفيروس.

وترحب جنوب أفريقيا بالتدابير التي اتخذتها السلطات السورية لإبطاء انتشار كوفيد-19 والدعم المستمر من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها الذين يواصلون العمل في ظروف صعبة لتقديم المساعدة اللازمة إلى المحتاجين. ويجعل انتشار فيروس كوفيد-19 الحاجة إلى هذه المساعدة أكثر إلحاحا.

ويجب على المجتمع الدولي، من أجل المساعدة في هذا الجهد، أن يرفع التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الحكومة السورية. فهذه التدابير تفاقم الحالة الإنسانية المتردية

أصـــلا، والتي تأثرت أكثر بجائحة كوفيد-19، وتُلقى عبئا إضـــافيا على كاهل أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى المعونة والمساعدة الإنسانية.

إن جنوب أفريقيا تدعم سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، دعما كاملا، وتكرر الإعراب عن قلقها إزاء اســتمرار وجود القوات الأجنبية والمســلحة في البلد. ويجب وضـــع حد للتدخل الخارجي في سورية، لا سيما من حيث تقديم الدعم لهذه الجماعات المسلحة.

كما يساورنا القلق إزاء استمرار وجود الجماعات الإرهابية العاملة في أجزاء من البلد. ونكرر التأكيد على أنه في حين أن لجميع الدول الحق الســيادي في التصـــدي لخطر الإرهاب في بلدانها، فإن إجراءات مكافحة الإرهاب يجب أن تمتثل للمســؤوليات والالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنســان والقانون الدولي الإنساني.

في الختام، تعتقد جنوب أفريقيا أن المسارين السياسي والإنساني في سورية مترابطان، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تعزيز التقدم على كلا المسارين لضمان التوصل إلى تسوية مستدامة وسلمية للنزاع. وكما سبق ذكره في مناسبات عديدة، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في سورية. وتأمل جنوب أفريقيا أن تؤدي المناقشات التي ستجري في جنيف الأسبوع المقبل إلى تحريك العملية السياسية نحو تحقيق السلام والاستقرار والأمن في سورية.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

أشكر مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، بيدرسن، على إحاطته.

وأتمنى للسيدة خولة مطر، نائبة المبعوث الخاص، الشفاء العاجل. وأود أن أرحب بالممثل الدائم الجديد لبلجيكا وأتمنى له حظا سعيدا.

وبما أن من المقرر أن تستأنف اللجنة الدستورية السورية اجتماعاتها في الأسبوع المقبل في جنيف، فإن هذه فرصة مناسبة لأعضاء المجلس لكي يقيّموا موقفنا في تنفيذ القرار 2254 (2015) وتبادل الآراء بشأن المضي قدما.

لقد كان إنشاء اللجنة الدستورية قبل عام تطورا هاما وبصيص أمل لأنه كان أول اتفاق سياسي بين السوريين – حكومة ومعارضة – للشروع في تنفيذ جانب رئيسي من جوانب القرار 2254 (2015) ألا وهو وضع جدول زمني وبدء عملية لصياغة دستور جديد. ومنذ ذلك الحين وصلت هذه العملية إلى طريق مسدود بسبب العنف والإرهاب والانقسامات العميقة ثم تأخرت بعد ذلك بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وليس ثمة حل عسكري للأزمة السورية. ولن يتحقق السلام الدائم في سورية وتُسترد كرامة السوريين وسيادة بلدهم واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه إلا بالتوصل إلى حل سياسي عادل وفقا لأحكام القرار 2254 (2015) شريطة أن يتوصل إليه السوريون وأن يكون لصالحهم وبتيسير من الأمم المتحدة.

وبدون التوصل إلى تسوية تفاوضية تحظى بدعم أصحاب المصلحة المتعددين وتعاونهم، فإن هذا النزاع لن يؤدي إلا إلى مزيد من الخسائر والدمار والمعاناة الإنسانية والاضطرابات الاجتماعية، علاوة على زيادة عدم الاستقرار الإقليمي. وسيظل السلام وتحقيق التنمية الشاملة بعيدي المنال بدون تهيئة بيئة مواتية يسودها الهدوء الدائم وتُقدَّم فيها الإغاثة الإنسانية المستدامة ويتحقق فيها الانتعاش الاقتصادي وبناء الثقة. وسوف تسد الفجوة الناشئة بالإرهاب والميليشيات والفساد والجريمة، علاوة على جائحة كوفيد-19.

عليه، فإن من الأهمية بمكان أن تكسر الأطراف السورية الجمود وترتقي إلى مستوى هذا الوقت الحرج الذي تمر به سورية اليوم. ونحثها على المشاركة البناءة بحسن نية في محادثات اللجنة الدستورية، والبحث عن أرضية مشتركة، فضلا عن إعطاء الأولوية القصوى لمصلحة شعبها وبلدها. ونعرب عن أملنا في أن تحدد هذه الجولة الثالثة بالفعل الخطوات الملموسة المتفق عليها لصياغة الدستور السوري. ونعرب في الوقت نفسه عن تأييدنا لجهود التيسير التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن تحقيقا لهذه الغاية.

وتعرب تونس عن شعورها بالقلق العميق إزاء الوضع الأمني الهش في جميع أنحاء سورية وارتفاع عدد ضحايا العنف بين المدنيين الأبرياء. وبعد التحسن العام الذي طرأ في الأشهر الأخيرة، فإن هناك مؤشرات حاليا تنذر بتجدد أعمال العنف على نطاق واسع، لا سيما من جراء الانتهاكات المتكررة للترتيبات القائمة في شمال سورية. وتسلط التعزيزات العسكرية في الميدان والتوترات والضربات العسكرية خلال الأيام الأخيرة الضوء مرة أخرى على هشاشة تحقيق الاستقرار بصورة كاملة ودائمة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب.

ونكرر مناشـدتنا بأن يكثف المبعوث الخاص دوره في حشـد جهود وقف إطلاق النار والاسـتفادة الكاملة من صـلاحياته المأذون بها لضـمان وقف دائم للأعمال العدائية. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين وحماية البنية التحتية المدنية.

وقد ارتفع خطر الإرهاب والتطرف العنيف إلى مسـتويات مذهلة في سـورية. ويسـاور تونس القلق إزاء تزايد وتوسـع وصـمود وتأثير الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، ولا سـيما تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وهيئة تحرير الشام.

وبالمثل نشـعر بالقلق إزاء اسـتمرار اسـتفزازات الجماعات الإرهابية والمتطرفين في إدلب. وندين الهجوم الثاني الذي نُفذ ضـد الدورية التركية الروسـية المشـتركة على طول الطريق السـريع M4 في بداية هذا الأسبوع.

ونشير إلى التقرير السادس والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (انظر S/2020/717) المؤرخ 26 حزيران/يونيه والذي يفصّـل الواقع الإرهابي الحرج في بلاد الشـام والعراق، ولا سـيما في ظروف جائحة كوفيد-19.

ونشدد مرة أخرى على الأهمية الحاسمة للجهود المشتركة والجادة من أجل التصدي بفعالية لمسألة الجماعات الإرهابية والمتطرفة في إدلب وخارجها، وعرقلة خططها الرامية لاستغلال عملية السلام أو تخريبها أو هزيمتها.

المرفق الثالث عشر

بيان المنسقة السياسية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، سونيا فاري

أشكر المبعوث الخاص، بيدرسن، على إحاطته.

أبدأ مرة أخرى بالإعراب عن التعازي في الخسائر في الأرواح بسبب الأحداث المأساوية التي وقعت في لبنان في 4 آب/أغسطس، والتي شملت للأسف عددا كبيرا من اللاجئين السوريين وشملت أيضا، كما سمعنا للتو، نائبة المبعوث الخاص، مطر. وأشارك الآخرين في الدعوات لها بالشفاء العاجل. وكل هذا يُذكرنا بحجم مأساة بيروت، وكذلك بمدى سخاء لبنان في الاستجابة للأزمة في سورية المجاورة.

يساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد حالة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في سورية. فهناك الآن أكثر من 650 1 حالة مؤكدة، وقد تضاعف عدد الحالات في المناطق التي يسيطر عليها النظام في الأيام العشرة الأولى من آب/أغسطس، كما إن الحالات في شمال شرق سورية تشهد تناميا متسارعا. ونفهم أن العدد الفعلي للحالات أكبر بكثير. ويتخوف مجلس الأمن من حدوث ارتفاع كبير في عدد الحالات في سورية، ويبدو الآن أن هذا الارتفاع ربما يكون قد بدأ فعلا. ويبقى لزاما علينا جميعا أن نكفل وصول المساعدة الطبية والإنسانية اللازمة إلى جميع المحتاجين.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء هشاشة وقف إطلاق النار في شمال غرب سورية، لا سيما في سياق زيادة حالات كوفيد-19. وقد أيدنا بقوة وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه رئيسا روسيا وتركيا في 5 آذار/مارس، ورحبنا بأنه ظل على ما يبدو صامدا على نطاق واسع. ومنح ذلك ملايين السوريين في إدلب بعض الراحة ويسمح لمئات الآلاف بالعودة إلى ديارهم. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء التآكل الواضح لوقف إطلاق النار في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما زيادة الهجمات المروعة التي تشنها الجماعات المتطرفة، ولا سيما على الدوريات الروسية التركية المشتركة، فضلا عن الضربات الجوية المتكررة التي تشنها القوات الروسية وقوات النظام.

وكما قلت في الشهر الماضي (S/2020/743، المرفق الثالث عشر)، فإننا نعرف الأثر الإنساني في حالة انهيار وقف إطلاق النار: فقد وجد تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/44/61) الصادر في 7 تموز/يوليه أدلة على وقوع هجمات عشوائية واسعة النطاق من قبل قوات النظام والقوات الموالية له على المدنيين والمستشفيات والمدارس، مع وجود أسباب وجيهة للاعتقاد بأن النظام وهيئة تحرير الشام قد ارتكبا جرائم حرب. ولذلك، تدعو المملكة المتحدة جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية فورا وبصورة مستمرة، تمشيا مع دعوات الأمين العام والمبعوث الخاص للأمم المتحدة. فلا يمكن لسورية ولا المنطقة التعامل مع كارثة إنسانية أخرى غير ضرورية بالمرة، علاوة على تفش واسع لمرض كوفيد-19.

إن مجلس الأمن يجتمع قبيل استئناف محادثات اللجنة الدستورية في جنيف. ومن الأهمية بمكان أن تشارك جميع الأطراف في تلك العملية مشاركة حقيقية وعلى النحو الواجب وأن تمتنع عن إعادة فرض شروط غير ضرورية مثل تلك التي أثيرت في تشرين الثاني/نوفمبر. ويتعين على ممثلي النظام والمعارضة والشخصيات المستقلة الذين سيجتمعون في جنيف إحراز تقدم بشأن المسائل الحقيقية التي تواجه البلد. وينبغي أن تكون جميع الأطراف مدفوعة بالطابع الملح للوضع المروع في سورية. فالسوريون العاديون، سواء

كانوا يكافحون في وطنهم أو يعيشون حياة صعبة كلاجئين، لا يمكنهم إهدار أسابيع أو شهور أو سنوات. وهم يريدون إنهاء الحرب ويريدون حلا سياسيا عن طريق التفاوض، يُمكّن من تحقيق المصالحة وإعادة إعمار البلد.

ويجب أن نتذكر أيضا أن اللجنة الدستورية ليست سوى جزء من العملية السياسية الأوسع نطاقا المنصوص عليها في القرار 2254 (2015). ويجب أن يقترن التقدم في اللجنة الدستورية بإجراءات فورية بشأن مسائل أخرى مثل الإفراج الواسع النطاق عن السجناء السياسيين والأشخاص المستضعفين؛ وتوفير الرعاية الطبية للمحتجزين؛ وإحراز تقدم في تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والنازحين على نحو آمن وطوعي. وقد حان الوقت لاغتنام هذه الفرصة. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لتذكير جميع الجهات الفاعلة بأهمية كفالة المشاركة المجدية للمرأة في العملية السياسية السورية التي تيسرها الأمم المتحدة، كما أوضح مجلس الأمن في القرار 2254 (2015).

أخيرا، سأعلق ببضع كلمات على الجزاءات. فجزاءاتنا مستهدفة وتفرض تجميد الأصول وحظر السفر على أفراد معينين، فضلا عن فرض تجميد الأصول على كيانات محددة. وهؤلاء المستهدفون مسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد السوريين العاديين، مثل القمع والاعتقال التعسفي والعنف ضد المتظاهرين، وأولئك الذين يدعمون نظام الأسد أو يستفيدون منه، بما في ذلك من خلال إثراء أنفسهم من خلال مجمعات سكنية فاخرة مبنية على أراض تم الاستيلاء عليها من السوريين الذين فروا أو أُعتقلوا أو قُتلوا. ويستهدف نظام جزاءات منفصل من الاتحاد الأوروبي أولئك المتورطين في انتشار الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نطبّق بعض القيود التجارية والقطاعية التي تهدف إلى الحد من قدرة نظام الأسد على تمويل وشن الحرب على شعبه، بما في ذلك من خلال استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ولا تنطبق هذه الجزاءات على الأغذية أو الأدوية أو المعدات أو المساعدة الطبية. وتنطبق الإعفاء لأغراض إنسانية على المعدات الأخرى عند الاقتضاء، مما يزيد من تخفيف أثر الجزاءات على البرامج الإنسانية. وسنواصل العمل مع المنظمات والأفراد لضمان عدم تأثير التدابير على العمليات الإنسانية في سورية، وتمكين المنظمات والأفراد من استيراد السلع غير المرتبطة بالنزاع.

وليست معارضتنا لصياغة الجزاءات في القرار الأخير عبر الحدود دليلا على أن الجزاءات مشكلة بحد ذاتها. وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن الجزاءات التي فرضناها على النظام السوري تشمل إعفاءات لأغراض إنسانية واسعة النطاق. ويتمثل سبب رفضنا لمثل هذه الصيغة في القرار المتعلق بإيصال المساعدة عبر الحدود في رفضنا لأي معادلة زائفة بين الآثار الكارثية لسياسات النظام ورفض الصين وروسيا السماح باستخدام أكثر من معبر واحد عبر الحدود فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في سورية ونظام الجزاءات المحددة الأهداف.

ولا يقتصر السبب في افتقار الشعب السوري إلى المساعدات الإنسانية والطبية على الجزاءات التي نفرضها أو لعدم سخاء المملكة المتحدة وغيرها من الجهات المانحة الدولية. ومن المحزن القول إنه بسبب السياسات المتعمدة للنظام السوري ومؤيديه بقصد إدامة النزاع بدلا من السعي إلى المصالحة، والحد من وصول المساعدات الإنسانية وقطع المساعدات عبر الحدود بغية التذرع السياسي وتسييس الحصول على المساعدة وإنفاق موارد الدولة على شن الحرب عوضا عن تحسين رفاه شعبه. وبعبارة أخرى، فإن المشكلة التي تواجه القطاع الصحي في سورية ليست الجزاءات وإنما عزم النظام على قصف المستشفيات أكثر من عزمه على بنائها.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. قبل أن أبدأ ملاحظاتي، أود أن أعرب عن امتناننا له ولنائبته السيدة خولة مطر، وأتمنى لها الشفاء العاجل من الإصابات التي تعرضت لها خلال الانفجار الذي وقع في 4 آب/أغسطس في بيروت.

وقبل أن أبدأ اليوم، أود أن أشير للحظة إلى المفارقة في مناقشة هذه المسألة بعد نتائج التصويت على تجديد حظر الأسلحة المفروض على إيران في يوم الجمعة الماضي (انظر S/2020/803). وتواصل إيران أنشطتها في سورية على نحو يتعارض مع مصالح الشعب السوري. ومع ذلك صوّت كثير من أعضاء المجلس يوم الجمعة لتمكين إيران من شراء وبيع المزيد من الأسلحة الفتاكة. ولن يساعد دعم إيران لوكلائها في سورية إلا في دعم نظام الأسد وتقويض عملية الأمم المتحدة. فكيف سيخدم تمكين إيران من الحصول على المزيد من الأسلحة مصلحة السلام والأمن الدوليين؟ وآمل أن يوضح زملاؤنا الذين صوتوا معارضين أو امتنعوا عن التصويت يوم الجمعة للشعب السوري اليوم كيف يساعد دعمهم للنظام الإيراني في تحسين حياة السوريين. والواقع أن الشعب السوري يستحق ذلك التوضيح منهم.

وفيما يتعلق بموضوع اليوم، الوضع السياسي في سورية، لا تزال الولايات المتحدة متفائلة وتأمل أن يؤدي الاجتماع الثالث للجنة الدستورية الذي سيعقد في جنيف بعد خمسة أيام فقط من الآن إلى مسار واضح لمضي العملية السياسية قدما. ويعول الشعب السوري على كل ممثل في اللجنة الدستورية لنجاح الاجتماع المقرر عقده في 24 آب/أغسطس. وقد حان الوقت الآن للتسوية والعمل على وجه الاستعجال. ونأمل أن تتمكن اللجنة من تحقيق الأهداف التالية في الأسبوع المقبل بتيسير المبعوث الخاص بيدرسن.

أولا، من المهم أن تتجاوز الأطراف المناقشات السابقة للمبادئ الأولى وأن تمضي مباشرة إلى الإصلاحات الدستورية. وندعو ميسري الأمم المتحدة على صدّ محاولات أي من الوفود تعطيل العمل الموضوعي للجنة والتصدي علنا لأية محاولات ترمي إلى عرقلة الإجراءات عند الاقتضاء.

ثانيا، نأمل أن يكون أعضاء اللجنة على استعداد للبقاء في جنيف لبضعة أسابيع إن أمكن، وأن يشاركوا في مناقشات موضوعية بشأن الإصلاحات الدستورية في المستقبل لأكثر من يوم أو يومين فقط.

ثالثا، نشجع الأطراف على الاتفاق على جدول زمني للجولات المقبلة لاجتماعات اللجنة الدستورية طوال موسم الخريف لكي يثبتوا التزام جميع الأطراف بالنهوض بالعملية السياسية.

لقد أدت الفجوة التي استمرت لـــ 10 أشهر بين الجولتين الثانية والثالثة من اجتماعات اللجنة الدستورية إلى إضعاف الزخم الإيجابي الذي اكتسبه المجلس بشق الأنفس وساعد على دفع الأحزاب إلى إطلاق اللجنة الدستورية بنجاح في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ومن المتوقع أن يعزز جدول الاجتماعات المقبلة الثقة بين الأطراف، والأهم من ذلك، أن يبين للشعب السوري أنه يجري احتراز التقدم فيما يتعلق بوضع دستور سوري جديد وشامل، من شأنه أن يمهد الطريق لإجراء انتخابات أخرى تحت رقابة الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

وتعرب إدارة ترامب عن دعمها الكامل للمبعوث الخاص بيدرسن لجهوده الرامية إلى تيسير عمل اللجنة من أجل صياغة دستور جديد يتماشى مع القرار 2254 (2015). ومن المقرر أن يسافر في الأسبوع

المقبل المبعوث الأمريكي الخاص إلى سورية، السفير جيم جيفري، والمبعوث الخاص جويل رايبورن إلى جنيف لتأكيد دعم الولايات المتحدة للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة ولضمان نجاح اللجنة الدستورية. ومن الأهمية بمكان أن تكون هذه الجولة المقبلة من الاجتماعات بناءة. ويجب أن تساعد في وضع مسار للمضي قدما في الاجتماعات المقبلة والتقدم في وضع دستور تمثيلي حقا للتعويض عن الوقت الضائع بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويعدُّ وقف إطلاق النار الدائم في جميع أنحاء البلد عنصرا أساسيا للتوصل إلى حل سياسي دائم وموثوق به للصراع السوري. ويجب أن يظل المجلس موحدا في التزامه المشترك بأن يكون هناك طريق واحد فقط لتحقيق سلام عادل ودائم، أي أنه يجب على نظام الأسد السعي إلى التوصل إلى حل سياسي مباشر عن طريق التفاوض مع المعارضة السورية بتيسير من الأمم المتحدة. وندعو نظام الأسد وداعميه الروس والإيرانيين إلى الالتزام بتلك العملية السياسية بوقف جميع الهجمات، بما في ذلك قتل المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية.

ونلاحظ الاتجاه المقلق وغير المفاجئ للزيادة في عدد حالات الإصابة بمرض "كوفيد-19 في سورية." ويزداد خطر الإصابة بمرض كوفيد-19 بشكل خاص بين أكثر من 000 100 سوري ما زالوا رهن الاحتجاز التعسفي في سجون النظام المكتظة. ويجب الإفراج عن هؤلاء المحتجزين فورا ودون شروط مسبقة، تمشيا مع القرار 2254 (2015) لضمان سلامتهم ووضع الأساس لإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي. ونكرر موقفنا بأنه لن يكون هناك إعادة إعمار ولا اعتراف دبلوماسي ولا تخفيف للجزاءات إلى أن تجري عملية سياسية لا رجعة فيها وفقاً للقرار 2254 (2015).

إن سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في ممارسة أقصى قدر من الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على نظام الأسد وداعميه تركز على استخدام كل أداة في مجموعة أدواتنا لحماية المدنيين من المزيد من العنف وإعادة نظام الأسد إلى طاولة المفاوضات من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). وهناك الكثير من العمل الذي لا يزال علينا القيام به لتحقيق الإصلاحات اللازمة لتيسير الانتقال السياسي في سورية من حكومة في حالة حرب مع شعبها إلى حكومة تخدم الشعب السوري. إن العملية السياسية الشرعية التي تيسرها الأمم المتحدة ستشكل العمود الفقري لسورية الجديدة بعد الحرب، إلى جانب دستور جديد، ووقف لإطلاق النار على مستوى البلد، وانتخابات تمثل الشعب السوري تراقبها الأمم المتحدة.

لقد حان الوقت لكي تصل حرب الأسد الوحشية التي لا داعي لها والفساد المستشري إلى نهايتهما. ويجب على النظام أن يُصغي إلى دعوات الأمين العام غوتيريش والمبعوث الخاص بيدرسن للموافقة على وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والالتزام به، وتوفير إمكانية وصول جميع السوريين إلى المساعدات الإنسانية، التي قدمها بسخاء العديد من الموجودين في المجلس، والمشاركة بشكل هادف في تنفيذ القرار 2254 (2015). إن الحل السياسي هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يحمي الشعب السوري حقاً ويرسم مساراً لمستقبل أفضل. ونطلب من كل عضو في المجلس أن يعمل معنا لدعم العملية السياسية لضمان تحقيق التطلعات المشروعة للسوريين من جميع أنحاء البلد وفي الشتات.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أضم صوتي إلى الآخرين في تقديم تعازينا الحارة للسوريين الذين فقدوا أفراداً من عائلاتهم في انفجار بيروت، وكذلك للاتحاد الروسي على وفاة لواء في شرق سورية أمس. وأود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لنائبة المبعوث الخاص، خولة مطر، بالشفاء العاجل. وأود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته. وأود أن أرحب بالممثل الدائم الجديد لبلجيكا، السيد فيليب كريدلكا، في أسرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأتمنى له كل التوفيق. كما أود أن أرحب بالممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، السيد بشار الجعفري، في هذه الجلسة.

لم تبق سوى بضعة أيام حتى انعقاد الدورة المقبلة للجنة الدستورية في جنيف. وبما أن التقدم لم يكن كافياً طوال أشهر، فإننا جميعاً ننتظر منذ فترة طويلة عودة انعقاد اللجنة. ولذلك يشجع وفد بلدي أعضاء اللجنة على إبداء حسن النية والمشاركة بنشاط في حوار بناء. ومن ثم فإن عقد دورة مثمرة سيكون بمثابة أساس جيد لتيسير العملية السياسية الأوسع نطاقاً.

وتبقى فييت نام، على غرار أعضاء المجلس الآخرين، مؤيداً قوياً للعملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها والتي تيسرها الأمم المتحدة، عملاً بالقرار 2254 (2015)، في امتثال تام للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومع الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. فهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل، وبالتالي إنهاء المعاناة التي لا توصف للشعب السوري.

ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بجهود المبعوث الخاص وفريقه من أجل جمع الطرفين معاً. وسنواصل دعم عملهم الهام. وفي حين أن هناك أملاً في إحراز تقدم على المسار السياسي، فإن الحالة العامة على أرض الواقع لا تزال مصدر قلق.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، وفي حين يسر فييت نام أن ترى أن اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب لا يزال صامداً عموماً وتشيد بالجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لتحقيق تلك الغاية، فإنه لم يحدث أي انخفاض في عدد الحوادث الأمنية المثيرة للقلق في تلك المنطقة. كما أننا نشعر بالقلق إزاء ما تردد عن عودة الأنشطة الإرهابية إلى الظهور في أجزاء مختلفة من سورية.

ونود أن نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف لممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن العنف. إن ضمان استمرار فترة الهدوء أمر ذو أهمية حيوية لإطلاق التقدم في المجال السياسي. كما أنه أمر بالغ الأهمية لمواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب، تمشياً مع المسؤوليات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية تزداد تقلباً للأسف. وفي حين يعاني الناس في حياتهم اليومية بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية الحادة، فإن جائحة فيروس كورونا تضرب ذلك البلد بقوة تتزايد يوماً بعد يوم. ومن المثير للجزع أن نشهد أن عدد حالات مرض فيروس كورونا قد زادت بأكثر من 60 في المائة في شمال شرقي سورية في غضون أسبوع واحد فقط. إن مكافحة انتشار الفيروس وتقليل تأثيره على الشعب السوري هما الآن من بين أهم المهام. ومن المهم بصفة خاصة ضمان

ألا تقوض الجزاءات قدرة الشعب السوري على ضمان احتياجاته اليومية الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بالغذاء والرعاية الصحية خلال هذه الجائحة القاسية.

ونكرر دعوتنا للمجتمع الدولي لتقديم الدعم الثابت للسوريين في جميع المجالات بكل الوسائل، لا سيما خلال هذه الفترة الصعبة. ومن الأهمية بمكان ألا ندع الحالة تتدهور. فلا تستطيع سورية تحمل ذلك في الوقت الراهن.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل بالإنكليزية والعربية]

بدايةً، أتوجه إليكم ولجمهورية إندونيسيا الصديقة بالتهنئة على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن للشهر الجاري، كما أتوجه لزميلي سعادة المندوب الدائم لروسيا الاتحادية ولبلده الصديق بأحر التعازي على الحادث المؤلم الذي وقع يوم أمس والذي أدى إلى وفاة لواء وإصابة جنديين في الجيش الروسي بعبوة ناسفة زرعها الإرهابيون واستهدفت موكبهم بعد عودتهم من مهمة إنسانية في محافظة دير الزور السورية.

منذ أن اعتمد مجلس الأمن ما يسمى بالعملية السياسية أساساً لحل الأزمة في بلدي، تداعى البعض من الأعضاء الدائمي العضوية في هذا المجلس بالذات إلى تقويض هذا النهج يوماً بعد يوم، وشهراً بعد شهر، وسنةً بعد سنة، إلى درجةً تحول فيها بعض أعضاء هذا المجلس، للأسف، لاستخدامه عملياً لدعم الحرب الإرهابية على سورية وتبرير احتلال أراضيها والاستثمار في الإرهاب.

وكنا كلما تقدمنا إليكم بشكوى أو أعلمناكم بوقائع حول أعمال دعم للإرهاب وعدوان واحتلال ونهب وتدمير لمقدرات بلدنا ازدادت الضغوط الغربية لحرف جهود مجلس الأمن ومنعه من الاضطلاع بدوره في الحفاظ على أحكام الميثاق وضمان احترام حيثيات قراراته ذات الصلة بالوضع في سورية وفي مقدمتها ضمان الالتزام التام من قبل الجميع بسيادة ووحدة أراضيها.

وهذا يثير أسئلة عديدة. فما الذي فعله مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال الأمريكي لأجزاء من أراضي بلدي؟ وما الذي قام به لوضع حد للاحتلال التركي وممارسات نظام أردوغان الراعي للإرهاب؟ وما هي الخطوات التي اتخذها مجلسكم لدعم جهود الدولة السورية وحلفائها لمكافحة الإرهاب والتصدي لعشرات الآلاف من "الإرهابيين بلا حدود" الذين تسميهم الأمم المتحدة بـــ "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" ومساءلة حكومات الدول التي قامت بتجنيدهم وتمويلهم وتوفير شتى أشكال الدعم لهم؟

في الوقت الذي تعهد فيه أعضاء مجلس الأمن في مستهل قراراتهم المتعلقة بالوضع في بلدي كافةً بالالتزام القوي باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، خطت قوات الاحتلال الأمريكي، على مرأى من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، خطوةً جديدةً لنهب موارد سورية وثرواتها الطبيعية، بما فيها النفط والغاز السورية. وتمثلت تلك الخطوة في قيام شركة دلتا كريسنت إنرجي (Delta Crescent Energy) الأمريكية، برعايةٍ ودعمٍ من الإدارة الأمريكية، بإبرام عقدٍ مع الميليشيات الانفصالية المسماة بـــ "قوات سورية الديمقراطية/قسد" العميلة للقوات الأمريكية التي تحتل أراضي في شمالي شرق سورية، وذلك بهدف سرقة النفط السوري وحرمان الدولة السورية والسوريين كافةً من عائداتهم الأساسية اللازمة لتحسين الوضع الإنساني وتوفير الاحتياجات المعيشية وإعادة الإعمار.

تخيلوا، أيتها السيدات والسادة، شركةٌ مغمورة تولد من العدم ويقودها سفير الولايات المتحدة الأمريكية السابق في الدانمارك، جيمس كين، وضابط متقاعد من قوة "دلتا" الأمريكية يدعى جيمس ريس، وخبير نفطي، وكل ذلك برعاية ومباركة من الإدارة الأمريكية التي قامت فعلياً بإنشاء هذه الشركة.

إن هذا السلوك الأمريكي الذي يتناقض مع القانون الدولي ومع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن لم يأت بشكل مفاجئ، ذلك أن الإدارة الأمريكية كانت قد يسرت حيازة واتجار تنظيم داعش الإرهابي

بالنفط الســـوري المنهوب وتهريبه إلى تركيا بالتعاون مع نظام أردوغان الراعي للإرهاب، ودأبت، من خلال تحالفها غير الشـــرعي، على شـــن اعتداءات متكررة على قوات الجيش العربي الســـوري لمنعها من تحرير المناطق التي كان يحتلها تنظيم داعش الإرهابي في شـــمال شـــرق ســـورية. فقبل يومين، اعتدت حوامتان أمريكيتان على حاجز للجيش العربي السوري جنوب شرق القامشلي مما أدى إلى استشهاد جندي وإصابة اثنين آخرين بجروح، وكلنا يذكر الاعتداء الآثم الذي شـــنته قوات الاحتلال الأمريكي على مواقع الجيش العربي السـوري في جبل الثردة بدير الزور بتاريخ 2016/9/17 لتمكين تنظيم داعش الإرهابي من السـيطرة على تلك المواقع.

وســبق للرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن أعلن صــراحةً بتاريخ 2019/10/27، أنه "يعتزم القيام بعقد صفقة مع إحدى الشركات الأمريكية للذهاب إلى سورية والحصول على حصتها من النفط السوري!". وجدّد ترامب التأكيد على مسـعاه هذا بتاريخ 2019/11/1 بإعلانه عزمه على الاحتفاظ بالنفط السـوري لأنه "يحب النفط!". ومن المعلوم للجميع أن الإدارة الأمريكية كانت قد سمحت لشركات نفطٍ أمريكية يشرف على عملها نائب الرئيس الأمريكي الأسبق "ديك تشيني" باستخراج النفط السوري من أراضـي الجولان السـوري المحتل في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وهنا نسأل: هل يعبر ذلك عن احترام الولايات المتحدة، البلد المضـــيف لهذه المنظمة والعضـــو الدائم في مجلس الأمن والمؤتمن على المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين، للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وللحل السياسي في سورية؟

السيد الرئيس،

لقد شـهدت الفترة الماضـية أيضـاً إبرام شـركة كريتيف إنتراسـيونال أسـوسـيتزر (Creative International Associates) الأمريكية لاتفاق تعاون مع ما يسمى بـــ "المجلس المدني في مدينة دير الزور" الذي يعمل تحت مظلة ميليشـيات "قوات سـورية الديمقراطية"، وهي الميليشـيات ذاتها التي أصـدرت قبل أيام ما يسمى بـــ "قانون إدارة أملاك الغائب" الذي يهدف لنهب ممتلكات السوريين الذين تآلفت جهود تنظيمي داعش وقسـد لتهجيرهم من مناطقهم وتغيير تركيبتها السـكانية. فهل ينسـجم هذا الاتفاق الذي رعته الإدارة الأمريكية وقواتها المحتلة مع الالتزام بسيادة بلدي ووحدة وسلامة أراضـيه؟ إن سجل الولايات المتحدة المعيب بحق العشـرات من الدول الأعضـاء في هذه المنظمة يجيب على هذا التسـاؤل ويظهر عدم إيمان الإدارات الأمريكية بمبادئ ومقاصـــد هذه المنظمة الدولية. يدين بلدي، الجمهورية العربية الســـورية، هذه الممارسـات وأي أعمال مماثلة أو صـفقات مشـبوهة تتم مع ميليشـيات عميلة وإرهابية أو هيئات مصـطنعة لا تتمتع بأي أهلية أو صـــفة قانونية، وتؤكد أن هذه الممارســـات لاغية وباطلة ولا أثر قانوني لها، لكونها تشكل اعتداءً سافراً على سيادة الجمهورية العربية السورية وموارد الشعب السوري. إن القانون الدولي يتقلب في تربته من هذه الأفعال.

السيد الرئيس،

من جانبه، يواصـــل النظام التركي ممارســـاته الهادفة لتعزيز احتلاله لأجزاء من أراضـــي بلدي ومحاولة تغيير طابعها القانوني والديمغرافي والاقتصـادي والمالي من خلال السـعي لتتريكها وتهجير سـكانها ونهب عقاراتهم وممتلكاتهم وفرض تداول العملة التركية فيها وإطلاق أسماء شـخصـيات تركية وعثمانية على ساحاتها وشوارعها، لا بل وحتى على التنظيمات والكيانات الإرهابية التي يشرف على تشغيلها واستثمارها في اعتداءاته على الدولة الســـورية وفي حروبه الخارجية في ليبيا وغيرها أيضـــاً كتنظيم "لواء الســـلطان مراد

الإرهابي" و "لواء السلطان محمد الفاتح" و "حركة نور الدين الزنكي" وغيرها، وهي كلها كما ترون تسميات ذات صلة بالتاريخ العثماني.

إن هذه الجرائم هي غيض من فيض من جرائم نظام أردوغان الذي لم يحترم يوماً تعهداته بموجب اتفاقات استانا وتفاهمات سوتشي، ولم يترك جريمة موصوفة إلا وارتكبها كدعم الإرهاب وتسهيل تسلل المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى سورية، وتزويد التنظيمات الإرهابية بالمواد الكيميائية السامة لاستخدامها ضد المدنيين وتلفيق الاتهامات للحكومة السورية، وشن أعمال العدوان والاحتلال بما فيها العدوان على مدينة كسب وما يسمى بـــ "عملية نبع السلام" والتغلغل العسكري التركي في شمال وشمال غرب سورية، ونهب المعامل وممتلكات الســـوريين في حلب وريفها، وحرق المحاصـــيل الزراعية أو نهبها، والاتجار مع داعش والتنظيمات الإرهابية بالنفط والآثار المنهوبة، وغيرها.

وفي الوقت الذي تنعقد فيه هذه الجلسة، يعيش ما يزيد عن مليون سوري من أهالي الحسكة وريفها دون مياه شرب في ظل حر شديد وخوف من تفشي فيروس كورونا، وكل ذلك هو نتيجة لصمت مجلسكم هذا على مواصلة النظام التركي لاستخدام المياه كسلاح حرب ضد المدنيين، وذلك من خلال قيامه بقطع مياه الشرب من محطة علوك لما يزيد عن/15/مرة ولفترات تتراوح بين يومين وعشرة أيام. وكذلك قيام قوات الاحتلال التركي بخفض طاقة انتاج المحطة إلى حدودها الدنيا، فإلى متى سيبقى مجلسكم هذا صامتاً أمام جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها أردوغان؟ هل لديكم جواب؟

تؤكد الجمهورية العربية السورية مجدداً أن وجود القوات العسكرية التركية على الأراضي السورية هو عدوان واحتلال وانتهاك جســـيم لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العلاقات الودية وحســـن الجوار بين الدول. كما يؤكد بلدي أن قيام النظام التركي بمصـــادرة وقضـــم مســـاحات من الأراضي السورية وبناء ما يسمى بالجدار العازل عليها لن يغير من الواقع القانوني لهذه الأراضي وعائديتها للجمهورية العربية السورية، ولن يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى المساس بالحقوق القانونية والسيادية للجمهورية العربية السورية أو يمثل نتيجة مسبقة لأي ترسيم ثنائي مستقبلي للحدود. إن استقواء النظام التركي بعضويته في حلف الناتو لاستعداء الدول المجاورة لبلده والتطاول على الحقوق السيادية لهذه الدول إنما يزيد من مسؤولية هذا الحلف عن غياب الاستقرار في منطقة حوض المتوسط بأسرها ورفع مستوى التصعيد إلى مستويات غير مسبوقة.

يواصل الفريق الوطني استعداداته للمشاركة في الجولة القادمة لاجتماعات اللجنة الدستورية التي ستنعقد في جنيف بعد أيام. ونعيد التأكيد على أن هذه العملية يجب أن تبقى سورية – سورية ومن دون أي تدخل خارجي، وعلى أن الأسس التي تم الاتفاق عليها والمرجعيات التي تم التوصل إليها يجب التمسك بها واحترامها وعدم السماح بالتلاعب بها لحرفها عن مهامها وغايات تشكيلها أو السعي لتغيير آليات عملها تحت أي عنوان كان.

نعم، نعيد ونكرر على مسامع الجميع أن الحل سياسي بيد السوريين وحدهم من دون أي تدخل خارجي. حلّ يضع السوريون مقاساته بأنفسهم لحماية وطنهم من الضباع التي تروم به سوءا، وليس على مقاسات الإدارة الأمريكية وأردوغان اللذين يحتلان أجزاء عزيزة من أرضهم.

يبدو من حديث زميلتي سفيرة الولايات المتحدة الأميركية أن سياسة إدارتها تجاه بلدي تقوم على تصفية حساباتها مع كل من يقف إلى جانب بلدي ضد المؤامرة التي تستهدف سورية وتستهدف تلك الدول.

ولذلك ليس غريبا أن تبدأ السفيرة الأميركية بيانها بالحديث عن إيران وكأن موضوع الجلسة اليوم هو مناقشة ورطة الإدارة الأمريكية بعد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة.

وتجدد الجمهورية العربية السورية مطالبتها الأمين العام ومجلس الأمن بالتحرك العاجل استجابة للشكوى التي قدمت في 31 أيار/مايو 2020 وإدانة أعمال العدوان والاحتلال والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية السورية، وكذلك الآثار الكارثية للتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي رغم مناشدات الأمين العام ومبعوثه الخاص والكثير غيرهم التي تحول دون حصول السوريين على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والدواء والتجهيزات الطبية لا سيما في ظل انتشار جائحة كورونا وآثارها الوخيمة. ونؤكد أن هذه التدابير تمثل جريمة قتل متعمد لشعوب الدول التي تطالها.

كلمة ودّية أخيرة للسيد المبعوث الخاص بيدرسن. سمعته يصف في بيانه قوّات الاحتلال الأمريكية بأنها "قوات التحالف الدولي"! وبطبيعة الحال، فإن المرحوم القانون الدولي والشهيد الميثاق وهو والمجلس وأنا، كلنا نعرف بأن وجود القوات الأمريكية في بلدي هو وجود احتلالي غير شرعي. ولذلك أدعو صديقي السيد بيدرسن إلى تدقيق هذا المصطلح.